مكالمة الرئيس الأمريكي وتيرنبول قد تقود لتهم جنائية

البيت الأبيض : ترامب يعين جيمس موراي مديراً لإدارة الخدمات السرية

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

واشنطن – «وكالات» : قرر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أمس الإثنين، تعيين جيمس موراي مديراً لإدارة الخدمات السرية، التي تتولى تأمين كبار الشخصيات الأمريكية بدل راندولف آليس.

وكتبت المتحدثة باسم البيت الأبيض سارة ساندرز، في بيان «قدم مدير إدارة الخدمات السرية للولايات المتحدة، راندولف آليس، عملاً كبيراً على مدار العامين الماضيين، والرئيس ممتن للغاية للخدمات التي قدمها للبلاد على مدار أكثر من 40 عاماً».

وأضافت «السيد آليس سيرحل عن منصبه قريباً، واختار الرئيس ترامب جيمس موراي، أحد أعضاء نفس الإدارة، ليخلفه في المنصب بداية من مايو المقبل»، وجاءت رسالتها بعد لحظات من حديث وسائل الإعلام الأمريكية عن طلب ترامب من القائم بأعمال رئيس موظفي البيت الأبيض، ميك مولفاني، إقالة آليس من منصبه.

ولن يحتاج موراي موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي ليحل محل آليس الذي تولى رئاسة الإدارة في أبريل 2019، أي بعد 3 أشهر من وصول ترامب للحكم، وتعد إدارة الخدمات السرية تابعة لوزارة الأمن الداخلي، التي كانت تترأسها حتى مساء أول أمس الأحد، كيرستين نيلسين، قبل أن تعلن استقالتها ويحل مكانها مؤقتا كيفن مكاليتان، المفوض الحالي لهيئة الجمارك وحماية الحدود في البلاد.

وتدور شائعات كثيرة بين وسائل الإعلام حول رغبة ترامب في إحداث تغييرات أكبر داخل جهاز الهجرة، وتحديداً رئيس دائرة خدمات الهجرة والجنسية الأمريكية لي سينسا، والمحامي العام بوزارة الأمن الداخلي، جون ميتنيك.

ولم يكشف البيت الأبيض سبب رحيل آليس، إلا أن الانتقادات العديدة الموجهة للإدارة بسبب مخالفة قواعد الأمن التي وقعت أخيراً داخل النادي الخاص للرئيس دونالد ترامب بولاية فلوريدا، هي السبب في هذا القرار.

من جهة أخرى هز تسريب مكالمة هاتفية بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ورئيس الوزراء الأسترالي السابق مالكولم تيرنبول، التحالف الأمريكي الأسترالي الذي يكون قوياً بالعادة.

وبحسب ما ذكرت صحيفة «الغارديان»، استمرت مكالمة ترامب وتيرنبول ساعة و24 دقيقة قبل أن يقطع الرئيس الأمريكي المكالمة فجأة.

وأظهر تسجيل المكالمة المسرب حث رئيس الوزراء الأسترالي السابق لترامب، على دعم صفقة طالبي اللجوء التي كان قد أبرمها مع سلفه الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما.

وأشارت أوساط سياسة أمريكية إلى أن التسريب الذي وصف بـ«المروع للغاية» للمكالمة المثيرة للجدل يمكن أن يؤدي إلى تهم جنائية إذ ما عرف من المسؤول عن هذه التسريبات.

في الأثناء أعلن أعلى عضو جمهوري في لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الأمريكي ديفين نونيس، أنه سيرسل ثماني إحالات جنائية إلى النائب العام الأمريكي، وليام بار.

وتحدث نونيس عن أن أحد هذه الإحالات يهدف إلى معرفة من الذي سرب من مكالمة الرئيس الأمريكي الهاتفية مع تيرنبول في 28 يناير 2017 ومكالمته مع الرئيس المكسيكي في ذلك الوقت، إنريكي بينيا نييتو، وحديث مستشار الأمن القومي السابق مايكل فلين، مع سفير روسي.

وقال نونيس إن الإحالات الثمانية «مصنفة أو حساسة» لذلك لم يتمكن من تقديم تفاصيل.

وقال نونيس: «خمسة منهم هي ما يمكن أن أسميه إحالات مباشرة، لذلك فقط الإحالات التي تحمل اسم شخص ما وتسمية الجرائم المحددة». «هذه الجرائم كذب وتضليل على الكونغرس وهي تسريب لمعلومات سرية».

تتضمن الإحالات أيضاً سوء معاملة مزعوم من قبل «العديد من الأفراد» لقانون مراقبة الاستخبارات الخارجية الأمريكية، والذي يتضمن أوامر مراقبة ضد جواسيس أجانب مشتبه بهم داخل الولايات المتحدة.

وقال نونيس لقناة فوكس نيوز: «لقد أجريت محادثة بين رئيس الولايات المتحدة ورئيس الوزراء الأسترالي.. تسربت»!.. لقد تسربت محادثة الرئيس ترامب مع رئيس المكسيك أيضاً. «لا أحد يعرف من أين جاءت تلك النصوص المفترضة».

وأضاف «هذه فقط ثلاثة أمثلة مروعة للغاية ولكن هناك أشياء أسوأ تم تسريبها، ولم يكن هناك سوى الذين أو ثلاثة من المراسلين المشاركين في هذا الأمر، لذلك لن يكون من الصعب الوصول إلى المسؤول عن ذلك».

ويزعم بعض الأعضاء الجمهوريين في الكونغرس أن التحقيق الذي قام به مكتب التحقيقات الفيدرالي لمكافحة التجسس في التواطؤ المحتمل بين روسيا وحملة ترامب الانتخابية، والتي أدت إلى تعيين المستشار الخاص روبرت مولر، شابته معلومات وأكاذيب.

عضوان في الكونغرس يريدان الاستماع إلى شهادة مولر

المحقق الأمريكي الخاص روبرت مولر

واشنطن – «وكالات» : أعرب عضوان في الكونغرس الأمريكي، أحدهما جمهوري والآخر ديمقراطي، الإثنين، عن رغبتهما في أن يدلي المدعي الخاص روبرت مولر المكلف منذ 22 شهراً التحقيق الروسي، بشهادة أمام الكونغرس.

وفي ملخص من أربع صفحات لتقرير مولر نشر في 24 مارس، لم يشر وزير العدل بيل بار أي أدلة تثبت حصول تنسيق بين فريق ترامب وموسكو للتأثير على نتائج الانتخابات الرئاسية في 2016.

لكن لم يتم الكشف عن النص كاملاً ولا تزال مسألة احتمال أن يكون الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد عرقل سير العدالة، معلقة.

وكتب العضو الجمهوري في اللجنة البرلمانية القضائية دوغ كولنز: «إذا كنتم تبحثون في وقت واحد عن الشفافية وعن فرصة للرأي العام الأمريكي لمعرفة المعالم الكاملة لتحقيق المدعي الخاص، فإن الشهادة العلنية للمدعي الخاص مولر شخصياً، ومن دون شك، هي أفضل وسيلة لتحقيق هذا الهدف».

وأكد رئيس هذه اللجنة النافذة جيري نادلر أنه متفق «تماماً» مع كولنز، لكنه شدد على أن يحدد موعد جلسة الاستماع إلى مولر بعد تلك التي سيتحدث فيها وزير العدل واطلاع الكونغرس على التقرير الكامل.

وقال نادلر: «نحن نتطلع إلى الاستماع لمولر في الوقت المناسب» طالبا من بار الإدلاء بشهادته في الثاني من مايو.

وتأتي هذه التصريحات بشأن التحقيق الروسي خلال فترة توترات سياسية.

ويطلب الديمقراطيون الاطلاع على تقرير مولر كاملاً المؤلف من 400 صفحة ويعتبرون أنه يمكن أن يتضمن أدلة دامغة ضد الرئيس.

ووعد بار بنشر التقرير في منتصف أبريل، موضحا أنه ما زال يعمل على إزالة بعض المقاطع الحساسة التي من شأن نشرها أن يعرّض للخطر بعض المصادر أو لأنها تحتوي على معلومات تتصل بتحقيقات أخرى ما زالت جارية.

الهند: باكستان تؤجج هستيريا الحرب

المتحدث باسم وزارة الخارجية الهندية رافيش كومار

إسلام أباد – «وكالات» : رفضت نيودلهي بياناً صادراً عن وزير الخارجية الباكستاني قال فيه إن «الهند تعتزم شن هجوم ضد جارتها في غضون هذا الشهر»، واصفة البيان بأنه «غير مسؤول وغير معقول».

وقال المتحدث باسم وزارة الشؤون الخارجية الهندية رافيش كومار، في بيان صدر في وقت متأخر الأحد، إن هذا البيان «له هدف واضح يتمثل في تأجيج هستيريا الحرب في المنطقة».

وقال وزير الخارجية الباكستاني شاه محمود قريشي، للصحفيين مطلع هذا الأسبوع إن: «باكستان لديها معلومات استخباراتية موثوقة بأن الهند تدبر خطة جديدة للعدوان على باكستان».

وأضاف قريشي أن هذا يمكن أن يحدث بين 16 و20 أبريل الجاري، في الوقت الذي تبدأ فيه الانتخابات العامة متعددة المراحل في الهند.

وقال الوزير: «بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تدبير حادث جديد مثل بولواما في كشمير الهندية».

وأشار قريشي بذلك إلى هجوم انتحاري وقع في فبراير قتل فيه 40 فرداً من القوات شبه العسكرية الهندية.

وألقت الهند باللوم في الهجوم على جماعة متمردة إسلامية تمركز في باكستان، ونفذت هجوماً جوياً انتقامياً استهدف ما قالت إنه «معسكر لتدريب المتمردين في الأراضي الباكستانية».

وقال كومار، في إشارة إلى بيان وزير الخارجية الباكستاني: «يبدو أن هذا التحايل العلني هو دعوة للإرهابيين المتمركزين في باكستان لشن هجوم إرهابي في الهند».

وأضاف كومار أن باكستان لا يمكن أن تعفي نفسها من المسؤولية عن الهجمات عبر الحدود مثل بولواما، وكانت تصدر بيانات هستيرية لإخفاء هذا الأمر.

وكانت منطقة كشمير المتنازع عليها سبباً في اندلاع حربين بين الجارتين اللتين تمتلكان السلاح النووي، الهند، وباكستان.

وتتهم الهند جارتها باكستان بمساعدة وتحريض المتشددين الذين يقومون بهجمات إرهابية في الهند، وتنفي باكستان ذلك.

أفغانستان: مقتل 12 شرطياً وجندياً في معارك مع «طالبان»

كابول – «وكالات» : أعلنت وزارة الدفاع الأفغانية، الإثنين، أن 12 جندياً وشرطياً أفغانياً على الأقل قتلوا في الساعات الـ48 الأخيرة في معارك جرت في غرب البلاد لاستعادة مواقع سيطرت عليها حركة «طالبان» الأسبوع الماضي.

وكان مقاتلو طالبان سيطروا، الخميس، على مواقع في إقليم بالا مرغاب بولاية بدغيس.

وقالت كابول حينذاك إن جنودها قاموا «بانسحاب تكتيكي» من أجل «تجنب وقوع خسائر بشرية».

وسمحت تعزيزات برية وجوية وخصوصاً مساندة من الجيش الأمريكي، في نهاية الأسبوع للقوات الحكومية باستعادة الأراضي التي انسحبت منها أمام المتمردين.

تحدثت وزارة الدفاع الأفغانية، في بيان الإثنين «بحزن كبير» عن مقتل 8 عسكريين وأربعة شرطيين الأفغان «قاتلوا ببسالة وشجاعة»، في هذه العمليات.

وأضافت أن 10 جنود آخرين و24 شرطيا جرحوا بينما قتل «99 إرهابيا من طالبان».

وقال الناطق باسم حاكم ولاية بدغيس غمشيد شهابي إن «معارك كثيفة» تتواصل بالقرب من السوق الرئيسية للإقليم تتخللها «ضربات جوية على مواقع طالبان».

ولم تتمكن وزارة الدفاع التي أعلنت الخميس مقتل «نحو 10» شرطيين وجنود في هجوم طالبان، من وضع حصيلة شاملة الإثنين لخسائر قوات الأمن الأفغانية في الأيام الخمسة للمعارك.

من جهتها، قالت حركة طالبان إن «12 من أفراد قوات الأمن الأفغانية قتلوا في هجومها الذي جاء بالتزامن مع بدء الموفد الأمريكي للسلام في أفغانستان زلماي خليل زاد أسبوعا من المشاورات الجديدة في البلاد».

الإسرائيليون يصوتون لتحديد مصير رئيس الوزراء

نتانياهو: أنا ضد التطهير العرقي!

رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو

الأراضي المحتلة – «وكالات»: عاد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، وأكد على تصريحاته المثيرة للجدل حول ضم الضفة الغربية المحتلة، مشيراً إلى أن الضم سيكون للمستوطنات الإسرائيلية وأنه لن يخلي أي مستوطن إسرائيلي بالقوة.

وقال خلال مقابلة مع صحيفة إسرائيل هيوم العبرية «لقد قلت مراراً وتكراراً أنني لن أخلي أي مستوطنة أو حتى مستوطن، بالقوة أنا ضد التطهير العرقي».

جاء هذا التأكيد بعد يوم من تصريحه بأنه سيعمل على فرض السيادة الإسرائيلية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، وقبل يومين من القرار المصيري للناخب الإسرائيلي بشأن مستقبله السياسي.

وأوضح «أولاً وقبل كل شيء، لم أقل إنني سأضم الضفة الغربية، قلت إنني سأطبق السيادة أو أضم الجاليات اليهودية في يهودا والسامرة، وأريد دعماً أمريكياً لهذا، لقد استغرق الأمر مني عامين لتلقي وثيقة الاعتراف بالجولان، قلت لترامب اعترف بالجولان من فضلك، وبعد عامين قرر الاعتراف بالسيادة على الجولان، هذا الجزء المهم من بلادنا، وأنا أفضل العمل بهذا التوجه أيضاً فيما يتعلق بيهودا والسامرة».

وقال إنه «يجب على الناخبين أن يقرروا بين تطبيق السيادة ومواصلة «أفضل عقد شهدناه»، وبين إجلاء 90.000 شخص وإضعاف إسرائيل من قبل حكومة يسارية.

وأضاف «أنا أؤمن بموقف القوة، بوضع السوق الحرة، وسأواصل بعون الله إذا استيقظ الناخبون وأدركوا أنهم لا يستطيعون البقاء في منازلهم، لا يمكنهم التارجح بيننا وبين غانتس، إذا كنت تؤمن بما أقوله، فتعالوا وصوتوا لليكود لأجل الله».

وعندما سئل نتانياهو عما إذا كان قد طلب من ترامب التفكير في الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية في يهودا والسامرة، قال: «لقد ناقشت هذا الأمر مع رجاله. هذا ليس شيئاً يقولونه فقط بسبب الانتخابات».

من ناحية أخرى أدلى الإسرائيليون الثلاثاء بأصواتهم في انتخابات تنطوي على رهانات كبيرة، يُقرّرون فيها الإبقاء على رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو الموجود في السلطة منذ سنوات رغم مزاعم الفساد التي تحيط به، أو استبداله بقائد عسكري سابق حديث العهد في السياسة.

ويُتوقّع أن تكون النتيجة متقاربة بين الطرفين، والأرجح أن تؤدي بعد صدورها رسمياً إلى مفاوضات محمومة لتشكيل حكومة ائتلافية، في وقت تشير استطلاعات الرأي إلى أنّ نتانياهو في موقع أفضل للقيام بهذه المهمة.

لكنّ قائد الجيش الإسرائيلي السابق بيني غانتس يشكّل خصماً لا يُستهان به في وجه رئيس الوزراء المخضرم، نظراً إلى سجله العسكري وتعهّده بإصلاح الأضرار التي أحدثها نتانياهو جرّاء سياساته التقسيميّة.

وستكون الانتخابات بمثابة استفتاء على نتانياهو البالغ من العمر 69 عاماً والذي اكتسب سمعة ضامن الأمن والنموّ الاقتصادي في البلاد، غير أنّ شعبويّته ومزاعم الفساد التي تحيط به جعلت الكثيرين على استعداد للتغيير.

وهو انخرط في خطاب سياسي شعبوي طوال حملته اللاذعة التي يقول مراقبون إنها بلغت حدّ شيطنة العرب الإسرائيليين وغيرهم.

وكما هو متوقع، أصدر نتانياهو تعهّداً مثيراً للجدل قبل ثلاثة أيام فقط من الانتخابات حول اعتزامه ضمّ مستوطنات في الضفة الغربية في حال فوزه.

ويُمكن لتوسيع السيادة الإسرائيلية في الضفة الغربيّة أن يكون بمثابة رصاصة الرحمة على ما تبقّى من آمال متلاشية بحل الدولتين مع الفلسطينيين.

ولطالما سعى اليمين المتطرّف في إسرائيل إلى خطوة كهذه.

وسعى نتانياهو أيضاً إلى تقديم نفسه على أنّه رجل الدولة الأساسي في إسرائيل، والتقى خلال فترة الحملات الانتخابية حليفه المقرّب الرئيس الأميركي دونالد ترامب، إضافة إلى الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والبرازيلي جايير بولسونارو.

وأبرز نتانياهو اعتراف ترامب بالقدس عاصمةً لإسرائيل، واعترافه بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان، وقال إنّ الرئيس الأميركي كان على دراية بمخططاته لضمّ الأراضي.

وقال نتانياهو في مقابلة الاحد مع موقع «أروتز شيفا» الإخباري المحلي: «بصراحة، مَن غيري يستطيع فعل ذلك؟ من يمكنه فعل ذلك؟».

وأضاف: «من يستطيع الوقوف في مواجهة العالم؟ من يستطيع مواجهة الكونغرس الأميركي؟ من يستطيع تحريك الرأي العام في هذا الاتجاه؟».

وفي الوقت نفسه، استخدم نتانياهو تكتيكات مشابهة لتلك التي يستخدمها ترامب، واصفاً تحقيقات الفساد بحقه بأنها «ملاحقة»، ومنددا بالصحافيين الذين يقومون بتغطيتها.

أما غانتس، المُطلّي السابق البالغ 59 عاماً والذي شكل تحالفاً وسطيًا لتحدي نتانياهو، فاستند إلى مزاعم الفساد ضدّ رئيس الوزراء لإثبات أنّ أوان رحيله قد آن.

ووصف تعهّد نتانياهو بضمّ المستوطنات بأنه محاولة «غير مسؤولة» للحصول على أصوات الجناح اليميني.

وبالنسبة إلى موقفه من هذه القضيّة، يقول غانتس إنّه يفضّل «اتّفاق سلام مدعوم دوليا» يلحظ احتفاظ إسرائيل بكتل استيطانيّة كبيرة في الضفة الغربيّة وبالسيطرة الأمنية على المنطقة، لافتا إلى معارضته أيّ خطوات أحاديّة.

وقال غانتس لإذاعة الجيش الإسرائيلي الإثنين: «هناك حاجة إلى التغيير، وهناك فرصة لهذا التغيير».

وأضاف: «إسرائيل تحتاج الى اختيار اتّجاه الوحدة والترابط والأمل... أو التطرّف».

وسعى غانتس إلى تخطّي خبرة نتانياهو وإنجازاته، عبر التحالف مع رئيسي أركان سابقين للجيش إضافة إلى وزير المال السابق يائير لابيد لتشكيل تحالف «الأزرق والابيض».

منحت استطلاعات الرأي حزب نتانياهو «الليكود» وتحالف «الأزرق والأبيض» نفس عدد المقاعد في البرلمان المؤلف من 120 مقعدا.

وبحسب هذه الاستطلاعات التي تُعطي كل طرف ثلاثين مقعدا، لن يكون بإمكان أيّ منهما تحقيق الغالبية المطلوبة لتشكيل حكومة، وسيحتاجان إلى تشكيل ائتلاف حكومي.

لكن كانت هناك تحذيرات متكرّرة من عدم موثوقيّة الاستطلاعات التي لا يُمكن الاعتماد عليها تبعا لتجارب تاريخيّة، كما أنّ ناخبين كثيرين لا يزالون مترددين.

وإذا فاز نتانياهو، سيكون أول رئيس وزراء يتجاوز الفترة التي أمضاها الأب المؤسس للدولة ديفيد بن غوريون في المنصب.

وشغل نتانياهو هذا المنصب لأكثر من 13 عاماً مرسّخاً نفسه بقوة في قمة العمل السياسي في إسرائيل، إلى درجة أنّ البعض أطلقوا عليه لقب «الملك بيبي».

وفي حال فوزه، سيواجه أيضاً احتمال أن يكون أول رئيس وزراء في منصبه يتم توجيه الاتهام إليه.

وأعلن المدعي العام الإسرائيلي أنه ينوي توجيه لائحة اتهام الى نتانياهو بتلقي رشى والاحتيال وسوء الأمانة بانتظار استكماله استجوابات معلقة.

لكنّ اتهامه لا يُلزمه بالاستقالة، إلا في حال الإدانة وبعد استنفاده كل الاستئنافات.